وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 03 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

المملكة والكويت: حقل الدرة ملكية مشتركة بين البلدين فقط

الرياض

أعلنت وزارة الخارجية، أن المملكة العربية السعودية ودولة الكويت تجددان التأكيد على أن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة. كما تجددان دعواتهما السابقة والمتكررة للجمهورية الإسلامية الإيرانية للتفاوض حول الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت كطرف تفاوضي واحد، والجمهورية الإسلامية الإيرانية كطرف آخر، وفقاً لأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

النفط يرتفع 1 % مع تأكيد بيانات المخزون الأميركي قوة الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قفزت أسعار النفط قرابة 1 %، أمس الأربعاء، متداولة بالقرب من أعلى مستوياتها منذ أبريل، حيث أظهرت بيانات مخزون منتجات الخام والوقود طلبا قويا من الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للوقود في العالم، مما عوض مخاوف الطلب في أماكن أخرى.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر أكتوبر 80 سنتا أو 0.94 بالمئة إلى 85.71 دولارا للبرميل. وبالمثل، ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر سبتمبر 80 سنتًا أو 0.98 % إلى 82.17 دولارًا للبرميل.

فيما تراجعت مخزونات النفط الأميركية بمقدار 15.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي، مقارنة بتقديرات المحللين لانخفاض قدره 1.37 مليون برميل.

وإذا كانت أرقام الحكومة الأميركية، المقرر تقديمها في وقت لاحق يوم الأربعاء، تتطابق مع رقم التراجع في الصناعة، فسيكون ذلك أكبر انخفاض في مخزونات الخام الأميركية وفقًا لسجلات يعود تاريخها إلى عام 1982.

وأظهرت بيانات معهد البترول الأميركي أن مخزونات البنزين تراجعت 1.7 مليون برميل مقارنة بتقديرات لانخفاض قدره 1.3 مليون برميل. وانخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 510 آلاف برميل مقارنة بتقديرات المحللين لبناء 112 ألف برميل. وكلاهما مؤشران على الطلب القوي الفوري على الوقود في الولايات المتحدة. وقال ليون لي المحلل لدى سي ام سي ماركيتس «تسببت فترة الذروة الموسمية للطلب لوقود النقل وخفض الإمدادات من قبل الدول المنتجة للنفط، في ارتفاع أسعار النفط»، في وقت، بدأت مخزونات النفط الخام أيضًا في الانخفاض في مناطق أخرى مع تجاوز الطلب للعرض، والذي كان مقيدًا بتخفيضات كبيرة في الإنتاج من المملكة العربية السعودية، الزعيم الفعلي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، التي قدمت دعمًا للأسعار. ويتوقع المحللون أن تمدد السعودية خفض إنتاجها الطوعي من النفط البالغ مليون برميل يوميا لشهر آخر يشمل سبتمبر في اجتماع للمنتجين يوم الجمعة. وقال «لي»: إن أسعار النفط قد تستمر في الارتفاع، لكنها قد لا تتجاوز 90 دولارًا للبرميل نظرًا لضغوط الركود في بعض المناطق مثل أوروبا. علاوة على ذلك، بعد مرور ذروة الطلب في الصيف، «دخلت أسعار النفط نهاية هذه الجولة من الاتجاه الصعودي»، على حد قوله.

والمخاوف من أن شراء النفط في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، قد تتباطأ مع ارتفاع الأسعار وبيانات مؤشر مديري المشتريات الضعيفة الصادرة هذا الأسبوع والتي تشير إلى أن الطلب على الوقود قد يكون أضعف من المتوقع مما حد من مكاسب أسعار الجلسة.

وقال فيليب جونزلوكس من شركة سبارتا كومموديتيز «إن شراء الخام الصيني كان انتهازيًا وليس بسبب ارتفاع الطلب، ولا تزال السوق مدفوعة تمامًا بقيود العرض، والتي تخضع دائمًا لتقلبات سياسية محتملة.

وقالت انفيستنق دوت كوم، قفزت أسعار النفط بما يزيد على 1 % في التعاملات الآسيوية أمس الأربعاء بفعل السحب الهائل للمخزون الأميركي، وتمسكت بأعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر، حيث أشارت بيانات الصناعة إلى انخفاض أكبر من المتوقع في المخزونات الأميركية خلال الأسبوع الماضي.

وبينما تعثرت بعض المكاسب الإضافية في الأسعار إلى حد ما بسبب قوة الدولار، أشارت بيانات المخزون إلى مزيد من التشديد في الإمدادات العالمية بعد التخفيضات الحادة في الإنتاج من قبل أكبر المنتجين في العالم.

وأدى ارتفاع أسعار النفط أيضا إلى سحب الحكومة الأميركية عرضا لشراء ستة ملايين برميل من النفط لإعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي. وتقلصت المخزونات الأميركية بأكثر من 15 مليون برميل، وهو أكبر سحب على الإطلاق

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي في وقت متأخر من يوم الثلاثاء أن مخزونات الخام الأميركية تقلصت على الأرجح بمقدار 15.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 28 يوليو، مقارنة بتوقعات المحللين لسحب نحو 70 ألف برميل و0.6 مليون برميل في الأسبوع السابق.

وكان السحب هو الأكبر الذي شوهد في البيانات الممتدة إلى عام 1982، وأشار إلى أن إمدادات النفط الخام في أكبر اقتصاد في العالم تتقلص بسرعة وسط تباطؤ الإنتاج وتراجع الإمدادات العالمية.

وترتبط البيانات بالرهانات على أن الطلب الثابت على النفط وضعف الإنتاج العالمي سيضيقان أسواق النفط بشكل كبير هذا العام، مما يعزز أسعار الخام. وعادة ما تنذر بيانات معهد البترول الأميركي باتجاه مماثل في بيانات المخزون من إدارة معلومات الطاقة، والتي من المقرر إصدارها في وقت لاحق يوم الأربعاء. وتقلصت مخزونات البنزين ونواتج التقطير -وهي مؤشر رئيس للطلب على الوقود- أكثر من المتوقع، وفقًا لبيانات معهد البترول الأميركي، مما يشير إلى أن استهلاك الوقود في الولايات المتحدة كان يرتفع أيضًا بعد فترة هدوء خلال الشهر الماضي. وتؤكد قراءة المعهد محاولات المملكة العربية السعودية وروسيا لضبط توازن العرض والطلب من خلال إجراء تخفيضات كبيرة في الإنتاج، والتي من المتوقع أن تقلل الإمدادات بشدة في النصف الثاني من عام 2023.

وكانت هذه الخطوة تهدف أيضًا إلى تعويض الانخفاض المحتمل في الطلب الصيني، حيث يكافح أكبر مستورد للنفط في العالم للحفاظ على الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد. وينصب التركيز الآن على اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) يوم الجمعة، حيث من المتوقع على نطاق واسع أن تمدد المملكة العربية السعودية -زعيمة المنظمة- تخفيضات الإنتاج الحالية حتى سبتمبر.

ورفعت مجموعة بنك غولدمان ساكس مؤخرًا توقعاتها لأسعار النفط الخام هذا العام، مستشهدة بتراجع الإمدادات والتعافي المحتمل في الطلب الصيني، حيث تنفذ البلاد المزيد من إجراءات التحفيز.

وقد يكون الطلب على النفط في الصين بلغ ذروته لعام 2023، وربما تكون شهية الصين للوقود والمنتجات المشتقة من النفط الأخرى مثل البلاستيك قد بلغت ذروتها هذا العام حيث تستمر المشكلات الاقتصادية في البلاد في الوقوف في طريق الانتعاش الكامل من صفر كوفيد.

وفي حين أن الأرقام الرئيسة الأخيرة لواردات الخام تشير إلى طلب قوي على النفط، فقد تم تخزين الكثير من هذا العرض بدلاً من تحويله إلى بنزين وديزل، وفقًا للمحللين. ولا يزال الانتعاش الاقتصادي للدولة يظهر علامات توتر هذا العام من خلال المؤشرات الضعيفة عبر قطاعي التصنيع والبنية التحتية، مما يلقي بثقله على توقعات السلع.

وقام المضاربون على ارتفاع أسعار النفط بالفعل بمراجعة توقعاتهم بشأن توقعات الصين، ولكن المزيد من العقبات الاقتصادية قد تحد من مكاسب أسعار النفط الخام، حتى مع تشديد السوق على تخفيضات المعروض من قبل الأعضاء الرئيسين في أوبك +.

ويقول مستشار الصناعة اويل كيم، إن استهلاك الديزل والبنزين من غير المرجح أن يصل إلى مستويات ما قبل الوباء هذا العام، وأن السيارات الكهربائية تشكل تحديًا للطلب المستقبلي.

وقالت ميا جينج، المحللة في منصة اف جي إي، في إشارة إلى الصين: «لم يتبق مجال كبير للنمو في النصف الثاني». ويتوقع مستشار الصناعة أن يتباطأ نمو الطلب الصيني على النفط إلى 1.1 مليون برميل يوميًا خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام، مقارنة بـ 1.3 مليون برميل يوميًا في النصف الأول.

وفي حين أن التعافي بعد كوفيد 19- كان مخيبا للآمال، لا يزال من المتوقع أن يرتفع طلب الصين على النفط في السنوات المقبلة قبل أن يبلغ ذروته في عام 2030. ومع ذلك، لا تزال الرياح المعاكسة لاستهلاك الطاقة على المدى القصير.

ومن المحتمل أن يكون طلب الصين على النفط هذا العام قد بلغ ذروته عند 16.4 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني، حسبما قال جيانان صن، المحلل في شركة اينرجي اسبيكتس. ومن المتوقع أن يتراجع إلى 15.8 مليون برميل يوميًا في الربع الثالث قبل أن يرتفع في الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى نحو 16.2 مليون برميل يوميًا.

وبالنسبة لعام 2024، تتوقع شركة اينرجي اسبيكتس أن يظل الطلب أعلى من 16 مليون برميل يوميًا، ليصل إلى ما يقرب من 17 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني. بينما يتضح ضعف الطلب الحالي في الديزل، وهو وقود صناعي رئيس يستخدم في قطاعات التعدين والخدمات اللوجستية والزراعة. وعززت الدولة الصادرات وأضافت إلى المخزونات التجارية مع تراجع الاستهلاك المحلي.

وبلغت الشحنات الخارجية الشهرية 1.19 مليون طن اعتبارًا من 25 يوليو، وهو أعلى مستوى منذ مارس، في حين قدرت شركة اويل كيم أن المخزونات التجارية كانت عند أعلى مستوى لها في ثلاثة أشهر اعتبارًا من 20 يوليو.

وتجاوزت واردات الصين من النفط الخام 12 مليون برميل يوميًا في مايو ووصلت إلى أعلى مستوى لها في ثلاث سنوات في يونيو، مما أثار تفاؤلًا صعوديًا في توقعات البلاد. ومع ذلك، فقد تم تخزين الكثير من هذا النفط حيث استغل المشترون انخفاض الأسعار لتجديد المخزونات وخيبة الأمل في الطلب.

وتقدر فورتيكسا أن المخزونات البرية قد توسعت إلى مستوى قياسي بلغ 1.02 مليار برميل. ويقارن ذلك مع الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة، والذي يحتوي حاليًا على ما يقرب من 347 مليون برميل بعد سلسلة من عمليات السحب. وكانت معدلات التشغيل لمصافي التكرير التي تديرها الدولة تزيد قليلاً على 80 % من طاقتها اعتبارًا من 27 يوليو، بزيادة عشر نقاط مئوية عن نفس الفترة من العام الماضي، لكن معدلات المعالجات المستقلة في البلاد انخفضت عن العام السابق، ما يقرب من 60 % من السعة.

ويلوح في الأفق إمكانية قيام بكين بتحفيز ذي مغزى هذا العام، مما قد يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع. ولم تصل الحكومة حتى الآن إلى حد تقديم الدعم المالي المباشر للمستهلكين والشركات لزيادة الإنفاق. في وقت تتراجع مستويات الازدحام في المدن الصينية الكبرى ويشكل الاعتماد السريع للسيارات الكهربائية تحديًا لاستهلاك البنزين. وأدخلت بكين مؤخرًا إجراءات لتعزيز مشترياتها من سيارات الطاقة الجديدة المزعومة.

وارتفعت مبيعات السيارات الكهربائية والهجينة الموصولة بالكهرباء بنسبة 37 % لتصل إلى 3.1 مليون وحدة في النصف الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، في حين تراجعت مبيعات السيارات ذات محرك الاحتراق الداخلي بنسبة 8 %. وسيصل استهلاك البنزين والديزل إلى نحو 95 % من مستويات ما قبل الوباء هذا العام.

وبالنسبة للنصف الثاني، يبدو أنه لا يوجد نمو كبير في الطلب على استهلاك البنزين والديزل، حسبما قال جوه تشاوهوي المحلل في شركة تشاينا انترناشيونال التي تتخذ من بكين مقرا لها. ومع ذلك، قد تظل واردات الخام قوية إذا استمرت المصافي في إعادة التخزين.

توقع عدم تعديل لجنة مراقبة إنتاج (أوبك+) سياسة إنتاج النفط في اجتماع الغد

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قالت مصادر في أوبك + إنه من غير المرجح أن تعدل أوبك + سياستها الحالية لإنتاج النفط عندما تجتمع اللجنة يوم الجمعة، حيث يؤدي تشديد الإمدادات والطلب المرن إلى ارتفاع أسعار النفط. ويجتمع وزراء من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا، المعروفة باسم أوبك +، في 4 أغسطس. ويمكن للجنة، التي تسمى لجنة المراقبة الوزارية المشتركة، أن تدعو إلى اجتماع أوبك + الكامل إذا لزم الأمر.

في وقت ارتفع النفط إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر هذا الأسبوع فوق 85 دولارًا للبرميل لخام برنت، حيث يفوق تشديد العرض وزيادة الطلب المخاوف من أن ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم المستعصي قد يضران بالنمو الاقتصادي.

وقالت مصادر أوبك + إن اللجنة لن تجري على الأرجح أي تغييرات على السياسة الحالية خلال الاجتماع عبر الإنترنت يوم الجمعة. وأشار أحدهم إلى ارتفاع أسعار النفط كسبب لعدم اتخاذ أي إجراء.

وفي أحدث التعليقات من أحد أعضاء أوبك بشأن السوق، قال وزير الطاقة لدولة الإمارات العربية المتحدة إن الإجراءات الحالية لأوبك + كافية في الوقت الحالي وأن المجموعة «ليست سوى مكالمة هاتفية» إذا كانت هناك حاجة إلى أي خطوات أخرى.

وفي اجتماعها الأخير في يونيو، اتفقت أوبك + على صفقة واسعة للحد من الإمدادات حتى عام 2024، وتعهدت المملكة العربية السعودية بخفض طوعي للإنتاج لشهر يوليو تم تمديده منذ ذلك الحين ليشمل أغسطس، ويتوقع المحللون أن تمدد السعودية الخفض الطوعي لشهر آخر يشمل سبتمبر. وقال بنك أستراليا الوطني في تقرير يوم الثلاثاء إنه يتوقع أن تعلن السعودية تمديد الخفض الطوعي في اجتماع اللجنة يوم الجمعة.

وكان وزراء الطاقة والنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الذين حضروا ندوة أوبك الدولية الثامنة في فيينا أوائل يوليو، اجتمعوا لمراجعة أوضاع السوق واتفقوا على مواصلة التشاور مع نظرائهم من خارج أوبك، من خلال الآليات الموضوعة بالفعل بما في ذلك اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج، واجتماعات أوبك وشركائها في تحالف أوبك+، وجهودهم المستمرة لدعم سوق نفط مستقر ومتوازن.

وفي الاجتماع أعرب الوزراء عن تقديرهم للمملكة العربية السعودية لتمديدها للخفض الطوعي البالغ 1 مليون برميل في اليوم لشهر أغسطس، وشكروا أيضًا الاتحاد الروسي لخفضه الطوعي الإضافي للصادرات بمقدار 500 مليون برميل، والجزائر لخفضها الطوعي الإضافي البالغ 20 ألف برميل لشهر أغسطس 2023.

وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان إن تخفيضات إنتاج أوبك + المعمقة، التي تقودها المملكة العربية السعودية، وسط سوق متشككة لم ترفع أسعار النفط بعد، لكن التجار سيأتون قريبًا بمجرد ظهور أدلة على تشديد الأساسيات. وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان في ندوة أوبك الدولية في فيينا إن الطلب العالمي على النفط في ارتفاع، ويعمل محافظو البنوك المركزية على كبح جماح التضخم، وسيؤدي ضبط الإنتاج في أوبك + إلى قلب موجة «السلبية المبالغ فيها» التي أغرقت السوق.

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان أمام جمهور حاشد من مسؤولي الصناعة والمشاركين في السوق، بعد يومين من إعلان المملكة العربية السعودية أنها ستبقي إنتاجها الخام عند أدنى مستوى له في عامين عند 9 ملايين برميل يومياً حتى أغسطس على الأقل.

وأعلنت المملكة العربية السعودية في 4 يونيو أنها ستخفض إنتاجها من جانب واحد بمقدار مليون برميل في اليوم في يوليو، علاوة على 3.66 مليون برميل في اليوم في التخفيضات الجماعية لحصص أوبك + التي تم تنفيذها منذ أكتوبر. وفي 3 يوليو، قالت المملكة إنها ستمدد هذا الخفض لشهر أغسطس، إلى جانب التزامات متزامنة من روسيا لخفض صادراتها من الخام بمقدار 500 ألف برميل في اليوم والجزائر لكبح 20 ألف برميل في اليوم من الإنتاج. لكن المناورات لم تسفر عن أي مكاسب في الأسعار.

وتأثر السوق بضعف المؤشرات الاقتصادية العالمية، لا سيما في السوق الرئيسة للصين. كما أدى استمرار ارتفاع صادرات روسيا من النفط الخام، مع سعيها إلى تعظيم عائداتها النفطية في مواجهة العقوبات الغربية بسبب حربها في أوكرانيا، إلى إثارة الشكوك حول التزامها بتشديد السوق.

لكن مسؤولي أوبك قالوا إن المضاربين يعتمدون على بيانات هبوطية مفرطة ويفشلون في رؤية الحكمة في استراتيجية المنظمة. ويرى محللو المنظمة ارتفاع الطلب على خام أوبك إلى 29.87 مليون برميل في اليوم في الربع الثالث من عام 2023 و30.59 مليون برميل في اليوم في الربع الرابع، مع تعافي السفر الجوي والنشاط الصناعي في الصين.

وبالمقارنة، ضخت الدول الأعضاء في أوبك البالغ عددها 13 دولة 28.07 مليون برميل في اليوم في مايو، والتي من المقرر أن تنخفض بشكل كبير في يوليو، مع التخفيض الإضافي بمقدار مليون برميل في اليوم في السعودية.

من جهته، قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إن التخفيضات الطوعية لأوبك + ستؤتي ثمارها قريبًا وألقى باللوم في أزمة السوق الحالية على الانفصال بين التجار الفعليين والورقيين. والتزمت الإمارات في أبريل بخفض طوعي قدره 144000 برميل في اليوم، لكنها لم تعلن عن أي قيود إضافية بالتزامن مع الإعلانات السعودية في يونيو ويوليو. وناضلت الإمارات وفازت بزيادة الحصة التي تبدأ في عام 2024 لتعكس قدرتها الإنتاجية المتزايدة من النفط الخام.

وقال المزروعي ان السوق تتعامل مع الديناميكيات بين المضاربات وما نحاول القيام به والفجوة بين الجانب المادي والورقي أو المالي، ومع التخفيضات الإضافية التي أود أن أعترف بها وأشكر البلدان الأخرى المشاركة، أنا متفائل بأننا سنرى المزيد من الاستقرار في السوق».

ودعا بعض وزراء أوبك + المزيد من الدول المنتجة للنفط للانضمام إليهم في محاولة لكسب حصة أكبر في السوق العالمية. وقال المزروعي «لكم أن تتخيلوا لو كنا 60 في المئة من المنتجين أو 70 في المئة من المنتجين في العالم، بلا شك سنقوم بعمل أفضل».

وتشكل الدول الـ 13 الأعضاء في أوبك و10 دول من خارجها في تحالف أوبك +، الذي يمثل أقل بقليل من 40 في المئة من إنتاج الخام العالمي. ومن غير الواضح أي الدول المنتجة يمكن أن يُطلب منها أو ستسعى للانضمام إلى أوبك +. ونفت أوبك رسميا في يونيو أنها دعت منتج أميركا الجنوبية الصاعد غيانا للانضمام إلى عضويتها.

وقال وزير المناجم والمحروقات في غينيا الاستوائية، أنطونيو أوندو، إن أوبك هي الأفضل، وهي فقط تخلق يقينًا في السوق». وقال «لأن وجود الكثير من المنتجين يسلكون طريقة مختلفة وينفذون سياسات مختلفة، لا أرى كيف سيمنع ذلك تقلبات السوق». «وإذا كان حجمنا أكبر، فيمكننا التأثير بشكل أفضل على الشفافية وأيضًا على يقين البيانات».

وذهب وزير الطاقة الأذربيجاني، بارفيز شهبازوف إلى أبعد من ذلك، مشيرًا إلى «أننا بحاجة إلى التوسع إلى ما وراء مجال النفط وإلى قطاع الطاقة ككل لأننا في فترة انتقالية. وعلينا أن نتحرك على نطاق واسع».

أسواق النفط تترقب اجتماع «أوبك +» غدا .. توقعات بتمديد خطط خفض الإنتاج

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

يتوقع أن تلاقي أسعار النفط الخام خلال المرحلة المقبلة دعما جيدا من استمرار انتعاش الطلب بالتوازي، مع تشديد قيود العرض في ضوء التزام تحالف «أوبك+» بخطط خفض الإنتاج الطوعية القياسية وتمديدها.

وساعد تقرير مخزون معهد البترول الأمريكي على دعم أسعار النفط الخام بعد أن أظهرت أحدث البيانات انخفاضا قدره 15.4 مليون برميل في الأسبوع الماضي.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، إنه لا يزال كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط يصعدان بقوة، وفق مستويات لم تحدث منذ منتصف أبريل الماضي، وهي مدفوعة بتخفيضات الإنتاج في تحالف «أوبك+» وتعافي الطلب وإجراءات التحفيز الاقتصادي في الصين.

وأشار المحللون إلى ترقب السوق عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لـ«أوبك+» غدا، لافتين إلى أنه إذا تم إعلان تمديد خفض الإنتاج فمن المرجح أن تحافظ أسعار النفط الخام على هذه المستويات المرتفعة.

وأضاف المحللون، أن المكاسب الحالية يعضددها توقع انخفاض العرض في مناطق أخرى بما في ذلك نيجيريا وكندا، ما يدعم الاتجاه الصعودي، مشيرين إلى تقارير دولية ترجح التوجه الطويل إلى ارتفاع أسعار خام برنت.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، إن هناك عديدا من العوامل التي تدعم أسعار النفط الخام، أهمهما تقلص المخاوف من الركود إلى الحد الأدنى، كما أن تراجع الدولار الأمريكي يفتح الباب أمام مزيد من الاتجاه الصعودي للنفط الخام والعكس صحيح.

ولفت إلى أن النفط الخام قد يتلقى دعما آخر من بيانات النشاط التصنيعي في الصين التي من المرجح أن تكشف عن تعافي وتيرة النمو وزيادة الطلب على الطاقة التقليدية، وذلك علاوة على توقعات تراجع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة وفق بيانات لمعهد البترول الأمريكي هذا الأسبوع.

من جانبه، أوضح سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، أن مع استمرار ارتفاع أسعار النفط تراجعت وزارة الطاقة الأمريكية عن عرضها شراء ستة ملايين برميل من النفط الاحتياطي الاستراتيجي، مبينا أنه رغم سحب عرضها شراء النفط أكدت وزارة الطاقة أنها لا تزال ملتزمة بتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي.

وأضاف أن توقعات الطلب القوية وتخفيضات «أوبك+» والانخفاض الهائل في مخزونات الولايات المتحدة، أدت إلى زيادة الضغط الصعودي على أسعار النفط الخام، ما عزز المراكز المالية للمنتجين وزاد فرص نمو الاستثمار، ولكنه يزيد الضغوط التضخمية على دول الاستهلاك.

ومن ناحيته، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، إن انخفاض إنتاج أوبك من النفط مدفوعا بالتخفيضات الطوعية، وتعليق عمل محطة نيجيرية إلى ارتفاع قياسي جديد في أسعار النفط الخام، مشيرا إلى تخوف تقارير دولية من أن الأسعار المرتفعة يمكن أن تقوض الطلب وتؤدي إلى تأثير غير مرغوب فيه.

وتوقع أن يدفع الطلب العالمي القوي على النفط خاصة من الصين، إلى جانب تقارير عن انخفاض مخزونات النفط الخام في جميع أنحاء العالم إلى مكاسب قياسية في أسعار النفط قبل نهاية العام خاصة إذا استمر تحالف «أوبك+» في تمديد خطط خفض الإنتاج في الشهور المقبلة.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، إن الطلب القوي على النفط الخام، ولا سيما من الصين وتقلص الإمدادات والمعروض النفطي العالمي بسبب تخفيضات «أوبك+» دفع السوق النفطية إلى توقع تخفيضات كبيرة في المخزونات في الأشهر المقبلة التي من المقرر أن تعزز أسعار النفط بشكل أكبر. وعدت أن تعافي أسعار النفط فرصة جيدة لتعزيز الاستثمارات وتأمين احتياجات الطاقة والتنمية في عديد من دول العالم، مشيرة إلى تأكيد شركة «ريستاد إنرجي» الدولية أنه في النصف الأول من العام الجاري وجد المستكشفون 2.6 مليار برميل من المكافئ النفطي، موضحة أن صناعة الاستكشاف والإنتاج تمر بمرحلة انتقالية، حيث تمارس عديد من الشركات مزيدا من الحذر وتحول استراتيجياتها لاستهداف مناطق أكثر ربحية.

من ناحية أخرى، تراجعت أسعار النفط أمس بعد تحقيق مكاسب كبيرة ولكنها لا تزال بالقرب من أعلى مستوياتها منذ أبريل، وذلك بعدما أظهرت بيانات مخزونات النفط الخام ومنتجات الوقود طلبا قويا في الولايات المتحدة وهو ما عوض أثر المخاوف إزاء ضعف التعافي الصيني.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت في أكتوبر 36 سنتا بما يعادل 0.4 في المائة إلى 84.55 دولار للبرميل بحلول الساعة 13:54 بتوقيت جرينتش، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 38 سنتا بما يعادل 0.5 في المائة إلى 80.99 دولار للبرميل.

وارتفع الخامان القياسيين أكثر من دولار في وقت سابق من التعاملات، مدعومين بانخفاض المخزونات الأمريكية.

وانخفض الخامان القياسيان عند التسوية الثلاثاء لتتوقف سلسلة من المكاسب التي استمرت ثلاثة أيام.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها (86.60 دولار) للبرميل الثلاثاء مقابل (86.45 دولار) للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق تاسع ارتفاع له على التوالي، وأن السلة كسبت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي وسجلت فيه (84.64 دولار) للبرميل.

صادرات الغاز الروسي تتراجع إلى أدنى مستوى منذ عامين الاقتصادية

تراجعت صادرات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى أدنى مستوى لها، منذ نحو عامين، وسط الصيانة وتراجع الطلب على الوقود.

ووفقا لـ«الألمانية»، طبقا لبيانات تتبع السفن، التي جمعتها وكالة «بلومبيرج»، فإن محطات الغاز الطبيعي المسال الأربع في البلاد، شحنت نحو 2.2 مليون طن، عن طريق الناقلات، في يوليو الماضي وهو الأقل منذ أغسطس 2021.

وهذا يوضح 40 يوما من الصيانة، التي بدأت أوائل الشهر الماضي في سخالين-2، في أقصى الشرق الروسي.

وفي الوقت نفسه، تباطأ استهلاك الغاز وأسعاره في أوروبا، ما أدى إلى إعادة توجيه بعض الشحنات إلى آسيا.

وكانت شركة الغاز الطبيعي الروسية العملاق غازبروم قد أعلنت وصول صادراتها من الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى الصين أمس الأول إلى مستوى قياسي جديد، دون الكشف عن كميات الغاز، التي ضختها عبر خط باور أوف سيبريا إلى الصين.

ونقلت «بلومبيرج» عن بيان نشرته غازبروم عبر حسابها الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي تيليجرام القول، إن الكميات التي تم ضخها تزيد على الكميات المتعاقد عليها.

وأشارت إلى أن كميات الغاز التي يتم ضخها عبر خط باور أوف سيبريا تتزايد باطراد، ومن المتوقع وصولها إلى 38 مليار متر مكعب سنويا بحلول 2025.

ومن المقرر أن تزيد الكميات، التي يتم ضخها عبر الخط الحالي عن 20 مليار متر مكعب، مقابل 15.5 مليار متر مكعب خلال العام الماضي.

وفي الشهر الماضي، تراجع إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي خلال النصف الأول من العام الجاري 13 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي بسبب خفض الصادرات إلى أوروبا.

استراتيجية أسترالية للتحول إلى لاعب عالمي في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية

الاقتصادية

قال إيد هوسيك وزير الصناعة والعلوم الأسترالي، إن حكومته تستعد لإطلاق استراتيجية تستهدف تحويل أستراليا إلى لاعب رئيس في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية، مشيرا إلى أن ضيق القاعدة الصناعية في أستراليا يظهر صعوبة ترك الاقتصاد المحلي لقوى السوق فقط.

ووفقا لـ«الألمانية» أشارت «بلومبيرج» أمس، إلى تراجع أستراليا للمركز رقم 93 على مؤشر هارفارد للتعقيد الاقتصادي المكون من 133 دولة الذي صدر في الأسبوع الماضي.

وقال هوسيك إنه يرى ترتيب أستراليا المنخفض للغاية «محبط بشدة».

وأضاف في مقابلة بالعاصمة كانبرا، أن «تغيير الواقع يحتاج إلى كثير، كما أنه يأخذ النظر إلى ما هو أبعد مما تفرزه قوى السوق.. كنا نرى أن قوى السوق قادرة على ضبط الأمور، وقد انتهى الأمر بنا إلى الاعتماد على سلاسل إمداد شديدة التركيز».

وصادرات أستراليا تعتمد بشدة على المواد الخام مثل الحديد والفحم التي زادت لتلبية الطلب المتنامي من جانب الصين. في الوقت نفسه خسرت أستراليا صناعات مهمة مثل صناعة السيارات التي فقدت قدرتها التنافسية نتيجة ارتفاع قيمة الدولار الأسترالي تكلفة العمالة.

وفي حين كان هذا النوع الفعال من الاقتصاد يعمل بصورة جيدة في أوقات الاستقرار العالمي، فإن تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين والحرب الروسية - الأوكرانية أدت إلى ظهور المخاطر الأمنية وهدد خطوط الإمداد الطويلة.

وتأكد ذلك في أواخر جائحة فيروس كورونا المستجد عندما أدى إغلاق بعض دول العالم إلى صعوبة الحصول على السلع وارتفاع الأسعار.

إلى ذلك انتهت دراسة ألمانية إلى أن أكثر من نصف السيارات الكهربائية الخالصة والكهربائية الهجين في العالم تسير في شوارع الصين.

جاء ذلك في تحليل لمعهد الأبحاث «زد إس دبليو» في مدينة شتوتجارت.

وأوضح التحليل أن عدد هذا النوع من السيارات في الصين وصل بحلول نهاية العام الماضي إلى 14.6 مليون سيارة أي ما يعادل 53 في المائة من إجمالي عددها البالغ 27.2 مليون سيارة على مستوى العالم.

وتلت الصين كل من الولايات المتحدة بـ3.4 مليون سيارة وألمانيا بـ1.9 مليون سيارة وفرنسا بـ1.1 مليون سيارة والمملكة المتحدة بـمليون سيارة. يذكر أن تفوق الصين كأكبر وأهم سوق للسيارات الكهربائية آخذ في التزايد، إذ أوضح المعهد أن عدد السيارات الكهربائية الخالصة والكهربائية الهجين التي تم ترخيصها حديثا في الصين في العام الماضي وصل إلى 6.5 مليون سيارة بما يعادل نحو 61 في المائة من إجمالي عدد السيارات الكهربائية المرخصة حديثا على مستوى العالم.

وجاء في المركز الثاني الولايات المتحدة بنحو مليون سيارة ثم ألمانيا بـ833 ألف سيارة.

من جانبه، قال إندرياس بوتنر من معهد «زد إس دبليو» إن «الأعداد تظهر بوضوح أن الاتجاه العالمي نحو التنقل المستدام لا يزال مستمرا رغم الأزمات العديدة في 2022».

وأعرب بوتنر عن اعتقاده بأن على ألمانيا أن تزيد عدد السيارات الكهربائية المرخصة حديثا كل عام، بمقدار لا يقل عن ضعف عدد ما تم ترخيصه في 2022، إذا أرادت أن تحقق هدفها بوصول عدد هذه السيارات إلى 15 مليون سيارة في الطرق الألمانية بحلول 2030.

وعزا بوتنر نمو الصين السريع في التنقل الكهربائي إلى برامج الدعم الحكومي والأسعار المنخفضة نسبيا.

مؤشرات على التزام روسيا بتعهدها بخفض إنتاج النفط

اقتصاد الشرق

يوضح مؤشران للنفط في روسيا يحظيان بمتابعة دقيقة -وهما الصادرات المنقولة بحراً وتكرير الخام المحلي- في الآونة الأخيرة أن موسكو قد تكون في حالة امتثال كامل لتعهدها ضمن تحالف «أوبك +» بخفض الإنتاج.

في الشهر الماضي، سُلمت كميات أكبر من النفط الخام إلى مصافي التكرير الروسية، لكن الصادرات عبر البحار تراجعت بشكل أكبر. وكانت النتيجة الصافية هي أن الحجم اليومي المُجمع لهما (الصادرات المنقولة بحراً وتكرير الخام المحلي) يقل قليلاً عن 8.6 مليون برميل، وبذلك ينخفض بنحو 490 ألف برميل عن مستويات فبراير، وهو ما يتوافق بشكل وثيق مع تعهد روسيا لخفض الإنتاج.

انخفض متوسط تدفقات النفط اليومية من الموانئ الروسية في الأسابيع الأربعة حتى 30 يوليو إلى 2.98 مليون برميل يومياً، وهو أدنى مستوى منذ الشتاء، حسب معلومات تتبع السفن التي رصدتها «بلومبرغ» ومصادر أخرى.

في الوقت نفسه، رفعت مصافي التكرير في البلاد معدلات المعالجة إلى حوالي 5.62 مليون برميل يومياً في الفترة بين 1-26 يوليو، وهو أعلى مستوى منذ مارس.

لا تتضمن حسابات «بلومبرغ» بيانات عن صادرات النفط الروسية عبر خطوط الأنابيب والسكك الحديدية وإمداداتها إلى مخزونات البلاد، والتي قد يكون لها أيضاً بعض التأثير على إجمالي إنتاج البلاد خلال شهر يوليو والامتثال للتعهد بخفض الإنتاج.

خلال يونيو، صدَّرت روسيا حوالي 4.29 مليون طن، أو 1.05 مليون برميل يومياً عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا والصين ودول الاتحاد السوفيتي السابق، حسب بيانات اطلعت عليها «بلومبرغ».

امتثال روسيا

في وقت سابق من هذا العام، تعهدت روسيا بخفض إنتاجها من الخام بمقدار 500 ألف برميل يومياً من خط الأساس لشهر فبراير. كما تعتزم روسيا الإبقاء على الخفض حتى نهاية 2024 في محاولة لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية بالتعاون مع شركائها في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك». كما ستخفض موسكو الصادرات بنفس المقدار في أغسطس، دون فرض قيود ضرورية إضافية على الإنتاج.

حظرت الحكومة الروسية نشر إحصاءات النفط الرئيسية بسبب طبيعتها «الحساسة»، مما يجعل من الصعب تقييم التقدم الذي تم إحرازه حيال خفض الإنتاج بما يتجاوز تأكيدات المسؤولين عن قطاع الطاقة.

يتابع مراقبو النفط الروسي، الصادرات عبر البحار والمعالجة المحلية لتقدير مستويات الإنتاج. حتى يوليو، أثارت زيادة الشحنات إلى الخارج مخاوف في السوق بشأن ما إذا كانت روسيا قد فرضت قيود الإنتاج بالكامل.

يأتي امتثال روسيا بشكل واضح لتعهدها في حين أظهر شركاؤها في «أوبك» أكبر انخفاض في الإنتاج منذ التخفيضات التاريخية التي أُجريت خلال 2020 إبان تفشي جائحة فيروس كورونا.

مسح: انخفاض إنتاج «أوبك» في يوليو
انخفض إنتاج «أوبك» في يوليو بمقدار 900 ألف برميل يومياً على أساس شهري إلى متوسط 27.79 مليون يومياً، حسب مسح أجرته «بلومبرغ».

أكبر تراجع لإنتاج «أوبك» منذ 2020 مع زيادة تخفيضات السعودية

أظهر المسح أن المملكة العربية السعودية، قائدة التحالف، نفذت الغالبية العظمى من الخفض الإضافي الطوعي البالغ حجمه مليون برميل يومياً الذي وعدت به في خطوة لتحقيق التوازن في السوق. ارتفعت أسعار النفط 14% في لندن الشهر الماضي، لتتخطى 85 دولاراً للبرميل.

قد يؤدي تدهور هوامش أرباح التكرير خلال سبتمبر، بالإضافة إلى الصيانة الموسمية، إلى إجبار الشركات الروسية على خفض معدلات معالجة النفط الخام وزيادة صادراتها المنقولة بحراً مرة أخرى.

الولايات المتحدة ترفض جولة من العروض لإعادة ملء مخزونها النفطي

اقتصاد الشرق

ترجئ إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن مجدداً إعادة ملء احتياطي البلاد الاستراتيجي من النفط بسبب ظروف السوق، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر. يأتي هذا القرار في وقت تجاوزت أسعار الخام 80 دولاراً للبرميل.

رفضت وزارة الطاقة العروض التي تلقّتها لمشترياتها المرتقبة، وفقاً لما قاله الأشخاص، الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم بسبب عدم نشر تفاصيل العملية. وكانت الإدارة قد رفضت عروضاً في يناير.

قالت نائبة رئيس موظفي وزارة الطاقة بريدجيت بارتول: «لا تزال وزارة الطاقة ملتزمة باستراتيجية تجديد موارد احتياطي النفط الاستراتيجي، بما في ذلك المشتريات المباشرة عندما نتمكن من تأمين صفقة جيدة لدافعي الضرائب، وعوائد التبادل وإلغاء المبيعات المخطط لها عندما يكون السحب غير ضروري، بالتنسيق مع الكونغرس».

يعمل المسؤولون الأميركيون على إعادة ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي بعد أن أدى السحب التاريخي الذي أمر به الرئيس جو بايدن والبالغ قدره 180 مليون برميل إلى وصول الاحتياطي إلى حوالي نصف سعته، حيث سعى بايدن إلى ترويض أسعار البنزين المرتفعة في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا.

صرحت إدارة بايدن أنها ستشتري النفط عندما انخفضت أسعاره إلى 67 دولاراً للبرميل و72 دولاراً للبرميل. ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط لتتخطى 80 دولاراً للبرميل الأسبوع الماضي مع تراجع الإمدادات بعد تخفيض «أوبك» وحلفائها الإنتاج. وقد صمد الطلب إلى حد كبير على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة.

اشترت وزارة الطاقة النفط بأسعار مربحة مرتين من قبل. وتُعتبر هذه هي الجولة الرابعة من العروض

سحب نصف نفط صافر البلاد

أعلنت الأمم المتحدة، أمس (الأربعاء)، أن أكثر من نصف كمية النفط الموجودة على متن الناقلة "صافر" المهجورة قبالة ميناء الحُديدة اليمني في البحر الأحمر، تم نقلها إلى سفينة بديلة بعد نحو أسبوع من بدء عملية السحب.

وأطلقت المنظمة الأممية، عملية سحب حمولة الناقلة البالغة أكثر من مليون برميل من الخام الخفيف إلى السفينة الجديدة، في عملية تهدف إلى تجنّب كارثة بيئية في المنطقة. وقال المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن ديفيد غريسلي على منصة إكس (تويتر سابقًا):" إن أكثر من نصف النفط الموجود على متن السفينة تم نقله إلى السفينة البديلة في الأيام السبعة الماضية". وكان غريسلي قد أعلن سابقًا أن عملية النقل بأكملها ستستغرق أقل من ثلاثة أسابيع.

بدوره، أكّد المسؤول عن العملية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محمد مضوي، وفقًا لوكالة فرانس برس، أنه تم سحب أكثر من 636 ألف برميل من النفط إلى الناقلة البديلة حتى أمس. وقال مضوي: " وصلنا إلى علامة 55 %. السحب يتواصل بسلاسة تامة". وتأمل الأمم المتحدة أن تزيل العملية التي تبلغ كلفتها 143 مليون دولار، مخاطر وقوع كارثة بيئية قد تتسبب بأضرار بنحو 20 مليار دولار.

تحدي النفط الخليجي والتحول الأخضر.. السعودية والإمارات نموذجًا

أسماء السعداوي

الطاقة

يبرز النفط الخليجي في سماء إمدادات الطاقة العالمية، إلا أن بزوغ نجم التحول الأخضر بعد وصول الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري لذروتها فرض تحديات جديدة ليس فقط في دول الخليج العربي، وإنما لدى كل الدول التي ما زالت تعتمد على الهيدروكربونات. ويُعدّ تحول الطاقة في دول الخليج مطلبًا أساسيًا لخفض انبعاثات الوقود الأحفوري المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تهدد الحياة على الأرض، وكانت السعودية والإمارات في مقدمة السباق نحو المستقبل الأخضر. ومع قرب انعقاد مؤتمر المناخ «كوب 28» على أرض دبي في الإمارات، سُلطت الأضواء على التحول الأخضر في الدول المعتمدة على النفط والغاز، خاصة النفط الخليجي. وفي هذا الصدد، يقول الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي، ومقره الرياض بالسعودية، جوزيف ماكمونيغل، إن تحول الطاقة في الخليج سيقوم بدور حاسم في التحول إلى مستقبل ذي انبعاثات كربونية أقل، ولكن بشرط نجاح دول الخليج في سد الفجوة التاريخية بين الهيدروكربونات والطاقة النظيفة، بحسب تقرير نشرته منصة «أرابيان غلف بيزنس إنسايت» (AGBI)، واطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

صناعة النفط والغاز وتغير المناخ

سلّط الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي، جوزيف ماكمونيغل، الضوء على الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه صناعة النفط والغاز في التحول إلى مستقبل أكثر اخضرارًا. وقال إن هناك اعترافًا متزايدًا بشأن الحاجة إلى إشراك صناعة النفط والغاز في الحوار حول المناخ، وأن تكون محركًا رئيسًا لحلول الطاقة، إذ توفر 55% من إمدادات الطاقة العالمية. وتابع: «لدى الصناعة (النفط والغاز) الميزانيات والقدرات الهندسية والمقدرة على التنفيذ على نطاق واسع والخبرات، وهي أمور مهمة على نحو خاص في تقنيات مثل احتجاز الكربون وتخزينه والهيدروجين منخفض الكربون».

وأشار إلى أن استضافة الإمارات مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ «كوب 28» هذا العام (2023)، «مهمة بصورة كبيرة»، موضحًا: «إنه يمنحني الأمل بأننا سنساعد صناع السياسات على فهم طريقة حدوث تحول الطاقة في الواقع على نحو أفضل». وتابع: «على مدار التاريخ، كان هناك انفصال بين مؤتمرات المناخ والفاعلين في القطاع المسؤولين عن إحداث ذلك التحول، خاصة في قطاع الطاقة».

الفجوة بين الشمال والجنوب

حثّ منتدى الطاقة الدولي الاقتصادات المتقدمة على تعميق التعاون مع الدول النامية التي تضم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، للتغلب على «الانقسام بين الشمال والجنوب» بشأن سرعة تحول الطاقة وأولوياته.

وفي تقرير بعنوان «خريطة طريق حية لتحول الطاقة»، الذي أعده المنتدى بالتعاون مع منصة «إس آند بي غلوبال إنسايتس»، يقول المنتدى إن دول الشمال أو الاقتصادات المتقدمة تمتلك المال والخبرات لإحراز تقدم في خفض انبعاثات قطاع الطاقة، وعلى النقيض، تواجه دول الجنوب الأقل تقدمًا، تحديات خطيرة تتعلق بالتمويل وأخرى، التي تعوق إحرازها للهدف ذاته.

ويرى التقرير أن دول الخليج الغنية بالنفط واحدة من دول الشمال، ولذلك فهي في مكانة تؤهلها للقيام بدور محوري لتيسير إحداث تحول في إنتاج الطاقة واستهلاكها عالميًا.

كما دعا -في هذا الصدد- إلى سد الفجوات المتعلقة بتمويل مكافحة تغير المناخ وسياساته وتقنياته بين دول العالم.

وجاء في تقرير الاستثمارات العالمية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في شهر يونيو/حزيران 2023، أن الدول النامية ومنها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه عجزًا قدره 2.2 تريليون دولار، لتحقيق أهداف الأمم المتحدة لتحول الطاقة.

دور السعودية

يقول الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي جوزيف ماكمونيغل، إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم العديد من الدول الرائدة في تحول الطاقة، ومنها الإمارات والسعودية والمغرب، التي أصبحت من كبار اللاعبين العالميين في طاقة الرياح ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى.

وحلت السعودية في المركز الثاني بين قائمة كبار منتجي النفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية خلال العام الماضي (2022)، بحسب تقرير أعدته وحدة أبحاث الطاقة.

وصعد إنتاج السعودية من النفط، بنسبة 9.2% على أساس سنوي خلال عام 2022، بعدما ضخت نحو 11.812 مليون برميل يوميًا. وتمتلك السعودية 19% من احتياطيات النفط العالمية، و12% من الإنتاج العالمي، وأكثر من 20% من مبيعات النفط في السوق العالمية، كما تصل الطاقة التكريرية إلى أكثر من 5 ملايين برميل يوميًا (داخليًا وخارجيًا)، وتُقدَّر احتياطيات النفط الثابتة في المملكة بنحو 267 مليار برميل.

ويقول الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي جوزيف ماكمونيغل، إن السعودية أصبحت «رائدة إقليمية في الاستدامة»، وأحرزت تقدمًا كبيرًا في رحلة التحول في ضوء إعلان مبادرة السعودية الخضراء خلال عام 2021.

وتعهّدت السعودية -بموجب المبادرة- بزيادة قدرات توليد الكهرباء من مصادر متجددة بنسبة 50% بحلول عام 2030، وخفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنويًا، وانبعاثات غاز الميثان بنسبة 30% بحلول 2030، وصولًا للحياد الكربوني في 2060.

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، قد أعلن في 23 أكتوبر/تشرين الأول من عام 2021 حزمة أولية تضم أكثر من 60 برنامجًا ومشروعًا، بهدف الإسهام في تحقيق الأهداف الشاملة لمبادرة السعودية الخضراء، باستثمارات تزيد على 700 مليار ريال سعودي (187 مليار دولار).

كما تضخ المملكة استثمارات بمقدار 5 مليارات دولار لإنتاج الهيدروجين منخفض انبعاثات الكربون، والتوسع في زراعة الأشجار وتحسين التخلص من الفضلات.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- حجم إنتاج النفط الخام في السعودية حتى 2022:

الإمارات

الإمارات هي ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

وخلال العام الماضي (2022)، كان إنتاج الإمارات من النفط هو الأكثر زيادة في قائمة أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم. وارتفع إنتاج النفط في الإمارات بنسبة 11.8%، ليسجل 3.8 مليون برميل يوميًا، لتحل في المركز الـ7.

على صعيد تحول الطاقة، كانت الإمارات أول دول مجلس التعاون الخليجي التي توقع اتفاق باريس للمناخ في 2015، كما ألزمت نفسها بتحقيق هدف الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

وتستثمر الإمارات أكثر من 150 مليار دولار لمكافحة تغير المناخ، كما تستهدف مضاعفة ذلك الرقم خلال العقد المقبل. وتستهدف الدولة الخليجية رفع حصة الطاقة النظيفة في مزيج الكهرباء إلى 50%، وصولًا لهدف الحياد الكربوني بحلول عام 2050، بإجمالي استثمارات 600 مليار درهم (163.3 مليار دولار)، بحسب البيانات المنشورة على البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات.

أزمة الطاقة العالمية

أدى انقطاع الكهرباء في العديد من دول العالم إلى العودة لمصادر الوقود الأحفوري، بعد الأزمة الأخيرة التي ضربت أسواق الطاقة العالمية في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية.

ويقول نائب رئيس منصة «إس آند بي غلوبال» دانييل يرغن، إن سلسلة الصدمات والأزمات والتوترات التي طالت نظام الطاقة العالمي جعلت تحول الطاقة أكثر تعقيدًا.

وأضاف: «تحويل اقتصاد عالمي بقيمة 100 تريليون دولار، في 25 عامًا تحدٍّ كبير».

ويقول الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي، جوزيف ماكمونيغل: «اهتزت التوقعات بشأن التحول العالمي التدريجي، بسبب وجود أهداف المناخ جنبًا إلى جنب مع أولويات أمن الطاقة والوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها».

وأضاف أن «أزمة الطاقة على مدار العامين الماضيين أشارت إلى الحاجة لتطوير نهج متعدد الأبعاد يكون منصفًا وشاملًا للمواقف المختلفة في مناطق مختلفة من العالم».

شكراً